

تقرير براميرتز ينسّف التقارير السابقة

بحث في التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري

. عمر نشابة *

منذ اغتيال الرئيس الأسبق للحكومة اللبنانية رفيق الحريري في بيروت نُشرت أربعة تقارير رسمية تضمّنت «تقصّي حقائق» وبعض التفاصيل عن التحقيقات الجارية؛ وصدّرت آخرها في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

التاريخ	التقارير التي قُدّمت إلى مجلس الأمن ونشرتها الأمم المتحدة
٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	تقرير بعثة تقصي الحقائق برئاسة بيتر فينزجيرالد
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	التقرير الأول للجنة التحقيق الدولية المستقلة برئاسة ديليف ميليس
١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة برئاسة ديليف ميليس
١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦	التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة برئاسة سيرج براميرتز

إلى مرتكبي الجريمة والمتعاونين معهم، وإلى كيفية تخطيط الجريمة وتحضيرها وتمويلها وتنفيذها. وبعد تقديم الملف إلى القضاء المختصّ وتحديد الادعاء القانوني، تُعقد المحكمة (ذات الطابع الدولي). ويستخدم الادعاء الدلائل والإفادات والمعلومات التي في حوزته من أجل توجيه الاتهام إلى المشتبه بهم وإدانتهم. وللمحكمة أصول، وللدلائل والإفادات والمعلومات معايير ينبغي أن تحترمها جهة الادعاء وجهة الدفاع على حدّ سواء. فإذا تقدّم الادعاء مثلاً بدليل لا يتناسب والمعايير القانونية (كأن لا

وسيتبع ذلك دراسة موضوعين أساسيين يشيران إلى تغيير جذري في عمل اللجنة، وهما:

٤ - في احتراف أعضاء لجنة التحقيق الدولية وكفاءاتهم ومعنوياتهم.^(١)
٥ - في التكتّم وعدم تسريب معلومات عن التحقيقات.

١ - «تطبيق معايير التحقيق والمعايير القانونية المقبولة دولياً»
إنّ الهدف العملي الأساسي للجنة التحقيق الدولية هو إنتاج ملف مفصل يتضمّن معلومات ودلائل وإفادات تشير

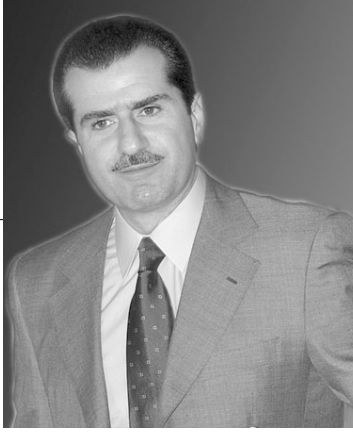
بعد قراءة معمّقة للتقارير الأربعة، مع التدقيق بمنهجية التحقيق التي يعتمدها أعضاء اللجنة في أداء مهمتهم؛ وبعد تسجيل الملاحظات وتحليلها، أعتقد أنّ هناك تحولاً أساسياً في عمل فريق التحقيق منذ تولّي الدكتور سيرج براميرتز رئاسة اللجنة.

في النصّ التالي سأعتمد على ثلاثة محاور أساسية:

١ - «تطبيق معايير التحقيق والمعايير القانونية المقبولة دولياً»^(١)
٢ - توقيت الجريمة.
٣ - الأداة المستخدمة في الجريمة.

* أستاذ جامعي، وباحث في علم الجريمة.

١ - الفقرة ٥ من تقرير لجنة التحقيق الدولية الثالث.
٢ - الحق أنّ البحث في هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحر الأول «تطبيق معايير التحقيق والمعايير القانونية المقبولة دولياً»؛ ذلك لأنّ تطبيق تلك المعايير يتطلّب فريق عمل محترفاً وذا كفاءات عالية.



ربّما زاد من خوف الشهود عدم قدرة السلطات الأمنية على حماية الشاهد النائب المرحوم جبران تويني.

أن تُعرضَ في محكمة ذات طابع دولي (الفقرتان ١٣ و ١١٠).

أ - برنامج دعم حماية الشهود. إن التطرق إلى موضوع «حماية الشهود» في التقرير الثالث بالغ الأهمية. ذلك لأنّ التفريط في حماية هؤلاء في الفترة السابقة ربما أدّى إلى تمتع بعض الشهود عن التعاون مع اللجنة خوفاً على سلامتهم^(٢) وربما زاد من خوف هؤلاء عدم قدرة السلطات الأمنية على حماية النائب المرحوم جبران تويني الذي كان قد قدّم إفادته كشاهد أمام لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الحريري؛ فلقد اغتيل تويني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبدو أنّ الكثير من الشهود الآخرين تعرّضوا للتهديد وشعروا بالخطر المتزايد مع تقدّم التحقيق.

غير أنّ التقريرين الأولين للجنة التحقيق الدولية لم يتطرّقا إلى برنامج دعم حماية الشهود، على الرغم من اعترافهما بوجود خطر يهدّد بعضهنّ. فالتقرير الأول يذكر أنّ «هناك عدداً من الشهود الذين راودتهم المخاوف من أن

المعايير المعترف بها سواء في القانون الدولي أو القانون اللبناني» (الفقرة ٤). وذكّرت في التقرير عبارة «معايير التحقيق والمعايير القانونية المقبولة دولياً» في الفقرة ٥، وفي الفقرات ١٣ و ١٥ و ٢٠ و ٩٢ (ثلاث مرّات)، وفي الفقرتين ١٠٨ و ١١٠.

أما تقرير لجنة التحقيق الدولية الأول فلم يشدّد على «المعايير المعترف بها في القانون الجنائي الدولي»، واكتفى بذكر «معايير الرقابة الدولية» (الفقرة ٢٢٢) مرّة واحدة وبشكل عرّضي، وبالقول إنّ اللجنة «دقّت وفحصت هذه الأدلة طبقاً لأفضل إمكانياتها» (الفقرة ٢١)، من دون أن يتطرّق إلى الاحتراف المنهجي^(١). أما التقرير الثاني فلم يذكّر المعايير الدولية أو القانونية ولو مرّة واحدة! وعلى الطرف المقابل، فإنّ التقرير الثالث يشير، في إطار الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية، إلى وجوب حماية أمن الشهود واعتماد «برنامج دعم حماية الشهود» (الفقرات ٧ و ٤٧ و ٥٤ و ١٠٨) وإلى اعتماد المعايير القانونية في ترجمة الإفادات والوثائق والمعلومات التي يُمكن

يسْتحصل على الدليل بحسب الأصول القانونية)، فقد ترفضه المحكمة؛ وبذلك يُضعف الادعاءً لأنّه يُفقد جزءاً من مصداقيته أمام المحكمة.

لقد تكرّرت الإشارة في تقرير اللجنة الثالث إلى «محكمة ذات طابع دولي» (الفقرات ٤٣ و ٤٧ و ٥٤ و ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١١)، و«على النحو الذي طلبه رئيس وزراء لبنان في الرسالة التي وجّهها إلى الأمين العام بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥». والحال أنّ ذلك التكرار يعني أنّ براميرتز يشدّد على ضرورة التزام اللجنة بالمعايير الدولية الخاصة بالتحقيقات الجنائية، والتي يُمكن من خلالها تحديد القيمة القانونية للدلائل والإفادات والمعلومات التي قد يقدمها الادعاء في محكمة ذات طابع دولي.

وفي السياق نفسه يعبر التقرير الثالث عن التزام عمليات اللجنة وأنشطتها بـ «المعايير المعترف بها في القانون الجنائي الدولي» (الفقرة ١٠)، وينصّ على أنّه «لنجاح عمل اللجنة في هذه المرحلة، لا غنى عن ضمان تطبيق

١ - أنظر دراستنا عن مضمون التقرير الأول في مجلة الآداب عدد ١٢/١١، ٢٠٠٥ (ص ٩ - ١٤) بعنوان «من يراقب ويحاسب عمل ديتليف ميليس؟ تقرير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رفيق الحريري».

٢ - كان تقرير بعثة تقصي الحقائق والتقريران الأولان للجنة التحقيق الدولية قد أشارت إلى الخطر الذي يشعُر به بعض الشهود على سلامتهم وحياتهم. غير أنّ الوسيلة الوحيدة التي عرضتها اللجنة لحماية هؤلاء كانت التكتّم عن ذكر أسمائهم في التقارير، وعدم إعلام السلطات الأمنية وحتى القضائية اللبنانية بوجودهم وإفاداتهم.

هل يلمح براميرتز إلى غياب الالتزام
بالمعايير والأساليب المهنية في التقارير
السابقة، حين يشدد على التزامه بها؟!

يتعرّضوا للأذى» (الفقرة ١٣). وفي الفقرة نفسها نقراً: «لأنّ اللجنة تعطي مصداقيةً لمخاوف هؤلاء الأفراد على سلامتهم، فإنّ هذا التقرير لن يكشف هوية أولئك الذين جرّت معهم مقابلات.» لكنّ جزءاً من إفادة تويني نُشر في التقرير نفسه فعلاً (الفقرة ٢٧)، ودُكر اسمه بشكل واضحٍ للتعريف بصاحب الإفادة! وبعد ذلك بأشهر قليلة، اغتيل الشاهد جبران تويني.

ويبدو أنّ براميرتز منَح أهميةً خاصةً لتلك الجريمة، ولاحتمال علاقتها بمجريات التحقيق في جريمة اغتيال الحريري، ومن هنا تشديده على التزامه المعايير والمنهجية القانونية لحماية الشهود. وقد يكون ذلك إشارةً إلى أنّه، وفريق التحقيق الذي يترأسه، معرّضون هم أيضاً للمساءلة والمحاسبة على التحقيقات التي يقومون بها، وما قد يَنُتج من مخاطر على الشهود أو المشتبه بهم أو على أعضاء فريق التحقيق والأمن في لبنان بشكل عامّ. فالالتزام بالمعايير يعني اتّباع منهجية واضحة وموثّقة ومدروسة بعمق، تجنّب الوقوع في الأخطاء والأخطار قدر الامكان. وقد نصّ التقرير الثالث في هذا الصدد

على التالي: «لسوف تتوقّف قدرة اللجنة والسلطات اللبنانية في التواصل مع شهود موثوقين محتملين، وفي اجتذاب المزيد من هؤلاء الشهود، على قدرتها على حمايتهم. وقد تمّ اجتماع أول بين مكتب المدعي العامّ واللجنة لبدء المناقشات في ما يتّصل بتطبيق برامج دعم حماية الشهود ضمن سياق النظام القضائي الوطني اللبناني، وربما ضمن إطار محكمة ذات طابع دولي» (الفقرة ٤٧). «وعُقدت اجتماعات مع المدعي العامّ لمناقشة خدمات إدارة شؤون الشهود وحمايتهم، لا سيّما في ضوء إمكانية إنشاء محكمة ذات طابع دولي» (الفقرة ٥٤). ويضيف التقرير في الفقرة ١٠٨ أنّ المكوّن القانوني «سيقوم بإنشاء نُظُم لتحسين قدرة اللجنة على إدارة المعلومات وتحسين الخبرة الفنية في مجال الطب الشرعي والقدرة على حماية الشهود، ويتكفّل بأداء كلّ النظم المذكورة أعلاه لوظائفها بأعلى مستوى من المعايير والأساليب المهنية.»

أتوقّف هنا عند الأسلوب اللغوي الجازم والحاسم الذي استخدمه براميرتز، وبخاصة تشديده على التزامه «بأعلى مستوى من المعايير والأساليب المهنية.»

أتراه يلمح إلى غياب الالتزام بتلك المعايير والأساليب في المرحلة السابقة من التحقيقات؟!

إنّ برنامج دعم حماية الشهود لا يُقتصر على مجرد التكتّم عن هوياتهم، بل قد يتضمّن آليات عمليةً أمنيةً وآليات قانونية، وقد يرتّب نظاماً خاصاً لاتصالاتهم وإقامتهم ومواصلاتهم ولقاءاتهم بالمحقّقين والمحامين. ولا بدّ من التذكير هنا، بالمناسبة، بأنّ الأمن ليس بالمظاهر والاستعراضات المسلّحة التي تُعتمدها الكثير من الجهات الأمنية الرسمية في لبنان،^(١) بل هو عكس ذلك تماماً. وينبغي أن تكون إجراءات الحماية الأمنية سرّيةً وخفيةً، وبواسطة عناصر مدربة ومموّهة تمويهاً كاملاً، بحيث يبدون كمواطنين عاديين لا يُعَلّم أقرب الناس إليهم أنّهم في مهمّات حماية أمنية، وعليهم أن يستخدموا وسائل نقلٍ عاديةً جداً أو حتى وسائل النقل العامّ.

ب - معايير ترجمة إفادات ووثائق الشهود والمشتبه بهم. لا تكتفي المحكمة عادةً بترجمة محلّفة لإفادات الشهود والمشتبه بهم، بل إنّ محكمة ذات طابع دولي تتطلّب وصفاً دقيقاً لمعايير الترجمة، ومراجعةً كاملةً لكفاءة المترجمين وحياديتهم. يُضاف

١ - إشارةً إلى الاعتداء على نائبين في البرلمان اللبناني من قبل رجال أمن لبنانيين مكلفين بحماية رئيس لجنة التحقيق الدولية (نشرة أخبار المؤسسة اللبنانية للإرسال، ليل ٢٣/٣/٢٠٠٦).



يلمح براميرتز إلى ضرورة إعادة ترجمة كل الإفادات والنصوص لتتناسب مع معايير «الحد الأدنى» القانونية والمهنية.

والواقع أن بعض المعاني قد تتغير إذا اقتضت المعايير تغيير بعض العبارات أو تركيب بعض الجمل أو الكلمات في الإفادات أو النصوص. وفي تلك الحال قد تتغير القيمة القانونية والتوظيفات التحليلية والاعتبارات الإجرائية المبنية على المعلومات المستخلصة من الإفادات والنصوص المترجمة.

٢ - توقيت الجريمة

أول سؤال يطرحه أيُّ رئيس لجنة تحقيق في هذه القضية هو: «ماذا حصل في ١٤ شباط ٢٠٠٥؟» ويستدعي هذا السؤال تحديد المكان والزمان بدقة، ومن ثم تعيين «الأساليب العملية (modus operandi) التي أتبعها الجناة» (وصف أولي) (الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة الثالث).

وقد أشارت الفقرتان ٦ و ٣١ من تقرير براميرتز إلى «الطريقة التي نُفذ بها الانفجار»^(٢)، ويبدو أن الأجوبة التي

واستيفائها للحد الأدنى من المعايير القانونية.»

غني عن البيان أن تكرار عبارة «الحد الأدنى» في فقرتين من التقرير أمرٌ لافت. ولنذكر في هذا الصدد أيضًا بأن التقريرين السابقين للجنة التحقيق الدولية التي كان يرأسها ميليس ذكر بعض الإفادات المباشرة أو المنقولة^(١) والشفهية أو المكتوبة. ومثال ذلك إيراد أجزاء من إفادات رستم غزالة (إفادة مكتوبة) ومروان حمادة وغازي العريضي ووليد جنبلاط وجبران تويني وباسم السبع وسعد الحريري، بالإضافة إلى ترجمة محادثة مسجلة بين وليد المعلم ورفيق الحريري (الفقرة ٢٧ من التقرير الأول)^(٢). ولا شك في أن براميرتز يلمح في تقريره إلى أن ترجمة كل هذه الإفادات والتسجيلات والأقوال والنصوص ينبغي أن تُعاد مراجعتها حتى تتناسب مع معايير «الحد الأدنى» القانونية والمهنية - وهو ما يبدو أنه لم يحصل خلال التحقيقات السابقة.

إلى ذلك تعدد ترجمة الإفادات أحياناً، وعزل المترجم عن صاحب الإفادة وتشغيل نظام اتصال إلكتروني في غرف منفصلة أحياناً أخرى. وإذا كانت لجنة التحقيق الدولية قد أغفلت ذكر معايير الترجمة في تقاريرها السابقة، فإن اللجنة برئاسة براميرتز شددت في تقريرها على وجوب الالتزام بمعايير الحد الأدنى للمترجمين. فقد ذكر التقرير الثالث «إجراءات تشغيل معيارية لأعمال التحقيق. ومن ذلك مثلاً المقابلات مع الشهود المشتبه بهم، ومعايير الحد الأدنى القانوني والعملي للمترجمين الشفويين والتحريريين» (الفقرة ١٣). وجاء في الفقرة ١١٠ الحديث عن «البدء بتطبيق إجراءات موحدة لإجراء مقابلات مع الشهود المشتبه بهم، وإدارة المصادر الحساسة، وإدارة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، وبغية كفاءة أداء القدرة المسؤولة عن إدارة القضايا لوظائفها بكفاءة

١ - المقصود بالإفادات المنقولة (hearsay statements) أن الشهود يتحدثون عما قيل لهم، لا عما شاهدوه بأنفسهم.

٢ - نشير إلى أن الإفادات والأقوال المنشورة في الفقرة ٢٧ من تقرير لجنة التحقيق الأول (النسخة العربية) مترجمة مرتين: الأولى من اللغة الأصلية (العربية) إلى الإنكليزية (لِغْفَمِهَا أعضاء فريق التحقيق) ولكتابة التقرير؛ والثانية من الإنكليزية إلى العربية في النسخة الصادرة رسمياً عن الأمم المتحدة بالعربية (التي هي إحدى اللغات المعتمدة رسمياً في هذه المنظمة).

٣ - نشير إلى أن المصطلح اللاتيني التقني modus operandi المذكور في النسخة الإنكليزية لتقرير اللجنة الثالث في الفقرات ٦ و ٣٠ و ٣١ قد تُرجم بعبارات مختلفة في النسخة العربية: في الفقرة ٦ «الطريقة التي نُفذ بها الانفجار»، وفي الفقرة ٣٠ «الأساليب العملية التي أتبعها الجناة»، وفي الفقرة ٣١ «الأسلوب العملي الشامل الذي استخدمه الجناة من أجل شن الهجوم».

التعاطي مع السلطات السورية على
أساس أنها المشتبه الوحيد لا يخدم
التحقيق

هذا وكانت اللجنة الدولية برئاسة ميليس في تقريرها السابقين قد أغفلت التدقيق في توقيت الجريمة، وسلّمت بما ذكره تقرير بعثة تقصي الحقائق واستنتاجاتها «ذات القيمة العظيمة» (كما وصفها التقرير الأول في الفقرة الثانية)، على الرغم من أنّ مدة عمل تلك البعثة لم تتجاوز الشهر، وعلى الرغم من أنّ فريق عملها اقتصر على فيتزجيرالد واثنين من محققي الشرطة ومستشار قانوني ومستشار سياسي «وأضيف للبعثة خبراء آخرون في مجال المتفجرات والمقذوفات والحمض الخلوي الصبغي» (الفقرة ٢ من تقرير البعثة)، ولم «يُصَفَّ» إلى البعثة خبراء في التحليل «السيسمولوجي» المذكور في الفقرة ٢٧ من التقرير الثالث - وهم الذين يشير براميرتز بوضوح إلى ضرورة إضافتهم من أجل التدقيق بحيثيات الانفجار.

لم يولّ تقرير اللجنة الأول أيّ اهتمامٍ للتوقيت الدقيق للانفجار؛ فقد جاء في الفقرة ٣٦: «في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في حوالي الساعة ١٢.٠٥»، [التشديد مئي - ع. ن]. كما لم يُذكر

لم يكن تقرير بعثة تقصي الحقائق قد ذكّر ذلك الالتباس في تحديد توقيت الجريمة.^(٢) لا بل أكدت الفقرة ٢٦ بشكل قاطع أنّه:

«في تمام الساعة ١٢/٢٦:٥٦ كان موكب السيد الحريري يمر مباشرة أمام فندق سان جورج، وهو طريق لم يمرّ به الموكب سوى ستّ مرات خلال فترة الأشهر الثلاثة السابقة. ثم وقع انفجار كبير أسفر عن مصرع السيد الحريري وسبعة من رجال حرسه الخاص واثنى عشر مدنيًا آخرين قرب موقع الحادث مباشرة.»

وهذا يعني أنّ الانفجار وقع بعد الساعة ١٢/٢٦:٥٦ (ثمّ تدلّ على التسلسل الزمني). وأمّا التقرير الثالث فيؤكّد، كما رأينا، أنّ الفارق بين التوقيت الذي حدّدته لجنة تقصي الحقائق والمركز الوطني لبحوث الجغرافيا فارق شاسع (بحسب الحسابات الكريمينولوجية). فلعلّ هذا هو الذي دكّع بالدكتور براميرتز إلى استخدام تعبيرات حاسمة (من قبيل «لا غنى عن إقرار الأسباب») للتحقيق في أسباب ذلك الفارق.

حصل عليها براميرتز عندما طرح تلك الأسئلة الأولى^(١) لم تكن مُفَنَعَةً، بل اضطرّته إلى أن يعود إلى دراسة الخطوات الأولى التي قامت بها لجنة التحقيق الدولية والأعمال التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق قبل ذلك.

السؤال الأوّل الذي يفترض أنّ براميرتز طرحه يتناول تحديد توقيت الجريمة/الانفجار. فالتقرير الثالث يُذكر ما يلي:

«الزمن الدقيق لوقوع الانفجار / الانفجارات: زمن الحادث الذي ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق الأولى (SI/2005/203) وهو الساعة ١٢/٥٦ و٢٦ ثانية، والزمن الذي تحدّد بواسطة المركز الوطني لبحوث الجغرافيا الفيزيائية في لبنان وهو الساعة ١٢/٥٥ و٥ ثوانٍ، يختلف عن بعضه البعض. لا غنى عن إقرار أسباب هذا الاختلاف، الذي يتمثّل، كما هو واضح، في دققة واحدة وإحدى وعشرين ثانية، وبالتالي [لا غنى عن] تحديد زمن وقوع الانفجار/الانفجارات بالضبط، من أجل تكامل أشكال القرائن الأخرى في ما يتعلق بتنفيذ العملية وجوانبها الميكانيكية.»

١ - المقصود: الأجوبة المذكورة في التقريرين السابقين للجنة التحقيق الدولية برئاسة ميليس، وفي تقرير لجنة تقصي الحقائق.

٢ - لا بل إنّ بدءاً بذكر نتائج الجريمة والبحث في أسبابها قبل تحديد ملاسباتها، وهو ما يشير إلى عدم منطقية التسلسل، وذلك على الرغم من أنّه يُذكر في موجهه أنّه «لن يُمكن التأكّد بشكلٍ موثوق من «الأسباب» المحدّدة لاغتيال السيد الحريري إلا بعد أن يجري إحضار مقترفي هذه الجريمة أمام المحكمة.» (الصفحة ٢)



تقرير براميرتز يرى ضرورة إعادة التحقيق في توقيت تفجير موكب الحريري وأداة التفجير.

التقارير السابقة تدلّ على الشكّ في صحة الاستنتاجات التي بُنيت على تلك المعلومات.

هذا وكان تقريرُ بعثةٍ تقصّي الحقائق قد أكد «افتراضاً» (٧) وقوع الانفجار فوق سطح الأرض» (الفقرة ٢٨)، وذلك «بعد إجراء جميع التحليلات والمناقشات بشأن ما جُمع من عيّنات» (الفقرة ٣٠). ويستوقفني استخدامُ كلمة «جميع» للتأكيد على صحة الفرضية من خلال التحليلات العلمية. ثم كرّرَ التقريرُ الأول استخدامَ كلمة «جميع» في الفقرة ١٦٠: «وبعد تقييم جميع الوقائع والتقديرات يُمكن القولُ بأنّ الاحتمال الأقرب إلى الممكن هو حدوثُ انفجارٍ فوق سطح الأرض.» أمّا التقريرُ الثاني فلم يذكّر إذا كان الانفجارُ تحت الأرض أو فوق الأرض، بل اكتفى بالبحث في سيارة الميتسوبيشي وفي أعمال الطرق التي سبقت الانفجارَ (الفقرات ٣٦ إلى ٤٥). وهو لم يشكّ في الفرضيات المذكورة بشكلٍ قاطع، خلافاً لتقرير براميرتز الذي يشكّ بشكل واضح (كما رأينا) في صحة ذلك «الافتراض» ويشير إلى «معلومات متناقضة» (الفقرة ٢٨) في هذا الخصوص.

كما فَحَصَتُ إمكانيةً وجود أثرٍ فوق الأرض، أو أثرٍ تحت الأرض، أو مزيجٍ من الاثنين. وأفادت اللجنة من خدمات خبراء الإرهاب التي أسدّت لها مساعدةً جَمَّةً، وأفضت إلى عوامل جديدة لها قيمتها في النفاذ إلى الوسائل والطرائق المستخدمة من جانب الجناة يوم ارتكاب الجريمة.»

وأضاف التقرير الثالث (الفقرة ٢٨) أنّه: «فيما تطلّ هناك معلومات متناقضة بشأن ما إذا كانت عملية الانفجار/الانفجارات قد وقعت تحت الأرض أو فوق الأرض (فضلاً عن الحوادث الفورية التي أحاطتُ بالهجوم)، فإنّ اللجنة ما زالت تتابع خطوطاً وإعادةً في التحقيق للتوصل إلى وضوح في هذا الصدد. وقد وصّعتُ جدولاً أولوياتها بالنسبة لتقييم أشغال الطرق التي يُحتمل أنّها كانت جاريةً في محيط جوار الحادثة قبل وقوع التفجير.»

إنّ استخدام عبارة «إعادة في التحقيق» في معطيات أولية أمرٌ لافتٌ، خاصةً في هذه المرحلة التي كان يُفترض أن تكون متقدّمةً في التحقيق.^(١) فإعادة التحقيق في دقّة معلوماتٍ أوليةٍ مذكورة في

تقريرُ اللجنة الثاني موضوعَ التوقيت من أساسه [!]. الأمر الذي يشير إلى أنّ فريقَ التحقيق اعتبر التوقيت المذكور في التقرير الأول حاسماً ونهائياً. وهكذا جاء براميرتز، كما يبدو، ليشكك بما اعتُبر شبه مسلّمات، وليعيد فتح تحقيقٍ بالدقائق والثواني، مناقضاً كلّ الاستنتاجات والتحليلات التقنية والميكانيكية التي كانت قد بُنيت على فرضية توقيت الانفجار المذكور في التقارير السابقة.

٣ - الأداة المستخدمة في الجريمة

السؤال الثاني الذي يُفترض أن يكون براميرتز قد طرّحه يتناول تحديد نوعية ومكان العبوة المتفجرة التي استُخدمت في اغتيال الرئيس الحريري وآخرين وإصابة ٢٢٠ شخصاً، وذلك من أجل تحديد الأسلوب العملي المستخدم في تنفيذ الجريمة (modus operandi).

يُذكر التقريرُ الثالث (الفقرة ١٩) أنّ لجنة التحقيق:

«عملت على تقييم القرائن الداعمة الشاملة، بما في ذلك نتائج فحص الطبّ الشرعي بشأن أسلوب ارتكاب الجريمة وطبيعة الانفجار/الانفجارات.

١ - نذكر بأنّه مضى أكثر من ثمانية أشهر على انطلاق عمل اللجنة في حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

٢ - يستند ذلك الافتراض على (أ) مدى تشتت الشظايا الناجمة عن الانفجار وحجمها وشكلها؛ (ب) حجم وشكل الحفرة التي أحدثها الانفجار؛ (ج) تفسير حركة المقذوفات؛ (د) تفسيرات للأضرار التي لحقت بالمباني الواقعة بمنطقة الانفجار وحولها. (الفقرة ٢٧ من تقرير بعثة تقصي الحقائق)

يشدد براميرتز على معنويات أعضاء
لجنة التحقيق، ولذا لم ينتقد عمل
فريق ميليس بشكل مباشر

من التقرير الثالث:

«إن إدارة الموارد البشرية الفعالة تشكّل الدعامة اللازمة لاستدامة قدرة اللجنة على أداء المهام الموكولة إليها، وكفالة قدرتها على التصدي لاحتياجات الانتقال في المستقبل، دون انحرافها عن تحقيق أهداف عملها الأساسية.»

فلماذا يُذكر براميرتز هذه الملاحظة؟ هل تشير صيغة «دون انحرافها...» إلى واقعة سلبية في المرحلة السابقة ينبغي تغييرها؟ بعبارة أخرى، هل يُقصد براميرتز أن اللجنة برئاسة ميليس انخرقت «عن تحقيق أهداف عملها الأساسية»؟ أتمنى ألا يكون ذلك هو المقصود لأنه سيقتضي تحقيقاً قضائياً في عمل ميليس وفريقه!

ب - معنويات أعضاء لجنة التحقيق.
في فقرتين مختلفتين من التقرير الثالث ذُكرت مسألة معنويات أعضاء فريق التحقيق. هكذا تشدد الفقرة ١٢ على «ضرورة الحفاظ على معنوياتهم وعلى المستويات الرفيعة من الالتزام والأداء المهني»؛ كما تنص الفقرة ١٠٥ على

تحت سقفها، وهي المحكمة الجنائية الدولية، التي يعبر عن امتنان اللجنة لها بسبب المساعدة التي تقدّمها في «شكل موارد بشرية وموظفين مؤهلين لمساعدة اللجنة في أداء عملها.»^(١) وتنص الفقرة ١٠١ على التالي: «ومع سير التحقيق فُدمًا، سنكتسي هذه المساعدة بصورة مطّردة أهمية بالغة بالنسبة للجنة.» - وذلك يعطي مصداقية خاصة لعمل لجنة براميرتز لأن المحكمة الجنائية الدولية تتسم بمصداقية عالية بحسب المنظمات الحقوقية الدولية والمؤسسات القانونية العالمية ومنظمات حقوق الانسان.^(٢)

هذا وقد لاحظت في تقرير براميرتز أيضاً تركيزاً على الكفاءات القانونية في تحديد مواصفات موظفي اللجنة الجدد ومدى قدرتهم على الالتزام بالتدقيق المنهجي بحسب المعايير القانونية الدولية؛ فقد تحدثت الفقرة ١٠٦ مثلاً عن «... مجال القانون الجنائي الدولي أو إنفاذ القانون وإقامة العدل.» لكنّ ما لفت انتباهي ودفعني إلى طرح أسئلة عن أعمال اللجنة عندما كان يترأسها ميليس هو نصّ الفقرة ١١٥

نُخلص هنا إلى أنّ الدكتور براميرتز، وباقي أعضاء لجنة التحقيق الحاليين، يعتبرون أنّ «جميع الوقائع والتقديرات» غير كافية، وأنّ هناك حاجة إلى «إعادة التحقيق للتوصل إلى وضوح في هذا الصدد» (كما جاء في الفقرة ٢٨ أيضاً).

٤ - في احتراف أعضاء لجنة
التحقيق الدولية وكفاءاتهم
ومعنوياتهم

أ - الموظفون الجدد. مع رحيل رئيس لجنة التحقيق السابق ديتليف ميليس، رحل عدد من أعضاء فريقه من المحققين والخبراء، وعيّن رئيس اللجنة الجديد الدكتور براميرتز عدداً جديداً من الموظفين من «ذوي الاختصاصات المتعدّدة» (الفقرة ١٠٦). ولكنّ التقرير الثالث يشير إلى أنّ اللجنة كانت تفتقر أصلاً «إلى الموارد في مجالات حاسمة، من أبرزها التحقيقات، وتحليل الجرائم، والطب الشرعي» (الفقرة ١٠٤). ولذا عاد براميرتز في تعيينات الموظفين الجدد إلى المؤسسة التي كان يُخدم

١ - موضوع ارتباط براميرتز بالمحكمة الجنائية الدولية، ومدى تأثير ذلك في عمله كرئيس للجنة التحقيق الدولية، مذكور في خلاصة بحث نُشر في مجلة الآداب (٢/١)، ٢٠٠٦، صفحة ١٥).

٢ - راجع إعلان ائتلاف أكثر من ١٠٠٠ جمعية أهلية غير حكومية لدعم الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية <http://web.amnesty.org/library/index/ENGIOR400182000>. وكانت بعض الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان ومبدأ المساواة والمحاسبة ونظام عدالة منصفاً قد رفضت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بهدف الإفلات من المحاسبة القانونية الدولية.



بعد رحيل ميليس وفريقه، عاد براميرتز إلى المحكمة الجنائية الدولية في تعيينات الموظفين الجدد (براميرتز مع أوكامبو وبنسودا).

التقرير الثالث بالتشديد على المعايير الدولية والمهنية والقانونية في شتّى جوانب عمل اللجنة، دون أن يدلّ على مخالفات بعض أعمال اللجنة التي رَئسها ميليس.

وفي سياق السياسة التي يبدو أنّ براميرتز يعتمدها في تجنّب التشنّجات وتخفيف الاحتقان، فقد استخدم أسلوباً غايةً في المهنة والاحتراف في التعاطي مع السلطات السورية. وفي حين رأى بعضُ المحلّلين في ذلك نوعاً من «تبرئة» السلطات السورية أو «التساهل» في التعاطي معها، فإنّي أعتقد أنّ تحليلات هؤلاء عارية عن الصحة. فالحق أنّ التعاطي مع السلطات السورية بحقد، وعلى أساس أنّها المشتبّه الوحيد في اغتيال الحريري، أو على أساس أنّ سورية دولة داعمةٌ لك «ارهاب»،^(٤) لا يخدم التحقيق، بل ويعطي السلطات السورية حجةً لعدم التعاون مع اللجنة.

حسابات الوزير إلياس المرّ، وتبنيّ اللجنة بعضَ التقارير الاستخباراتية غير الدقيقة التي لا يُمكن استخدامها دلائلَ قانونيةً في المحكمة. وعدمُ التزام اللجنة بالمعايير المهنية التي تحمي موظفيها في حال المراقبة والمساءلة والمحاسبة (الآنية أو المستقبلية)؟

إنّ الدكتور براميرتز، المحقّق المحترف من الطراز الرفيع، والأستاذ الجامعيّ المتفوّق أكاديمياً،^(٦) والمدرك إدراكاً تاماً للمعايير القانونية الدولية،^(٣) لم يَستَخدم عباراتٍ أو توصيفاتٍ تنتقد بشكلٍ قاسٍ ومباشرٍ خلفه والأخطاء التي ربّما ارتكبها هذا الأخير مع فريق عمله لأنّ ذلك - بكلّ بساطة - ليس من شأنه. فكلّ ما يريده براميرتز، كما يبدو، هو إتمام مهمته دون الدخول في تنافسٍ أو مقارنةٍ أو حتى نقاشٍ لكفاءته خلفه. والحق أنّ انتقاد عمل ميليس وفريقه بشكلٍ مباشرٍ كان سيّزيد من إضعاف معنويات الموظفين. لذا اكتفى

التالي: «يولي رئيسُ اللجنة اهتماماً خاصاً لإبقاء معنويات الموظفين عاليةً بغيةً المحافظة على مستويات الالتزام الرفيعة لديهم وعلى الروح المهنية العالية التي يُبديها الموظفون حالياً.»

يبدو أنّ الاهتمام الخاصَ بمعنويات أعضاء لجنة التحقيق، وهو ما لم يُذكر في التقريرين السابقين ولا في تقرير لجنة تقصي الحقائق، يشير إلى صعوبات تعانيتها اللجنة في هذا الإطار. وهذا ما يدفني إلى طرح أسئلة عن أسباب تراجع (أو هبوط) المعنويات وإضاعة الزخم (الفقرة ١٠٤). فهل يتعلّق ذلك التراجع بالأخطاء التي ارتكبتها سابقاً لجنة التحقيق برئاسة ميليس، ومنها: تغيير مضمون تقريرها الأول في آخر لحظة (الأمر الذي يشير إلى تدخل محتمل في التحقيق من خارج اللجنة)؛^(١) وفضح الشاهدَيْن «السريين» هسام هسام والصديق؛ وتراجع اللجنة عن طلب رفع السريّة المصرفية عن

١ - راجع المؤتمر الصحافي الذي عقده ميليس في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بعد تقديم تقريره الأول، وقد حاول خلاله تبرير تغيير بعض مضمون تقريره... دون جدوى.

٢ - سيرج براميرتز هو أستاذ في جامعة لياج البلجيكية منذ عام ٢٠٠١. نُشر له أكثر من ٢٠ دراسة بالفرنسية والإنكليزية والألمانية في نشرات جامعية وأكاديمية. كما حاضر في أكثر من ١٦ مؤتمراً دولياً وأوروبياً من العام ١٩٩٨ حتى اليوم.

٣ - ترأس الدكتور براميرتز لجان خبراء الأتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد في بلغاريا وألبانيا وسلوفاكيا، ولجان الخبراء لمكافحة الغش في أوروبا. كما كُلف بمتابعة الجريمة المنظّمة في الدنمارك وإيرلندا.

٤ - الجدير ذكره أنّ ميليس كان قد اتهم السلطات السورية بـ «إرهاب الدولة»، وذلك في مرافعته أمام محكمة ألمانية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. راجع:

براميرتز، خلافاً لميليس، لم يعقد أي مؤتمر صحافي ولم يقابل أي إعلامي ولم يسرب أي معلومات

٥ - في التكتّم وعدم تسريب معلومات عن التحقيقات

شدد التقرير الثالث على التكتّم في الإدلاء بأيّ معلومات عن التحقيقات. ففي الفقرة ٦ استخدم التقرير لغةً حاسمةً وقاسيةً بإقراره بأنّ الكشف عن تفاصيل أعمال لجنة التحقيق «قد يدمر نتيجة التحقيق ككلّ». وتضيف الفقرة ٢٢ «أنّه ليس من المناسب الكشف عن أيّ معلومات محدّدة عند هذه المرحلة من التحقيق». ونقرأ في الفقرة ٣٥: «ترى اللجنة أنّ ليس من الملائم التعليق المسهّب على هذا الوجه من أوجه التحقيق (تحديد الجناة الفعليين على الأرض)، وإنّ كان بوسعها أن تُذكر أنّها أحرزت تقدماً في التحقيقات وأنّها تواصل بكلّ فعالية أعمالها». وجاء في الفقرة ١١٦ أنّ اللجنة:

«تدرك تمامًا المحددات التي يفرضها على مجلس الأمن النهج المتحفّظ الذي تتبّعه حيال تقاسم المعلومات ذات الصلة بالقضايا علانيةً، أو إعطاء تفاصيل عن متابعة خطوط تحقيق معينة. وتودّ اللجنة اغتنام هذه الفرصة لتؤكّد لأعضاء المجلس أنّ هذا النهج

الحدز هو جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الإجمالية في التحقيق، وأنّه في حقيقة الأمر ممارسة معتادة في التحقيق.»

وأما التقرير الأول فكان قد أعلن في الفقرة ١٦ أنّه «لم يكن بمقدور اللجنة أن تعمل في فراغ إعلامي، وبخاصة في لبنان.» وذكر في فقرته السادسة أنّ رئيس اللجنة عقد «مؤتمراً صحافياً التمس فيه علانيةً مساعدة السلطات اللبنانية، ودعا الشعب اللبناني إلى مساعدة اللجنة عن طريق نقل أيّ معلومات قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتحقيق.» ثمّ عقد ميليس مؤتمراً صحافياً ثانياً، بالإضافة إلى عدد من المقابلات في بعض الصحف العربية (الشرق الأوسط) والأجنبية (شتيرن الألمانية ولو فيغارو الفرنسية). وقد اعتبر تقرير لجنة التحقيق الأول في الفقرة ١٢ أنّه كان للمؤتمريّن الصحافيين الأوليين «أثرٌ حقان» [١]

ليس بين ما ذكره الدكتور براميرتز في تقريره وما ذكره ميليس في تقريره تناقضٌ وحسب، وإنّما ما كتبه الأوّل هو عكس ما كتبه الثاني في تقريره الأول.

فبراميرتز لم يعقد أيّ مؤتمر صحافي، ولم يقابل أيّ صحافي أو إعلامي. وأعتقد أنّه اتّخذ مجموعة إجراءات لمنع تسرب أيّ معلومات عن عمل اللجنة وتحركاتها، وعن الأدلّة الجنائية والشهود والمشتبه بهم، من مثل: عدم لقاء الصحافيين بأيّ عضو من أعضاء اللجنة بما فيها رئيسها، والتكتّم عن الإدلاء بأيّ معلومات لأيّ كان غير المعلومات التي تقتضي المعايير القانونية والحرفيّة تقديمها إلى السلطات القضائية والأمنية اللبنانية. وفي هذا الإطار قد تُشرك اللجنة برئاسة براميرتز السلطات اللبنانية في الكثير من المعلومات القضائية والإجرائية،^(١) وقد تتكّم عن إشراكها في معلومات أخرى لا أساس مهنيّ لها - كترجيحات رئيس اللجنة وأرائه وتوجّهاته (التي كان ميليس قد أشرك الرأي العامّ بها من خلال مقابلاته الصحافية).^(٢)

٦ - خاتمة

يبدو أنّ ما ورد في الفقرة ٤٩ من تقرير بعثة تقصي الحقائق عن أنّ «التحقيق

١ - الفقرة ٧ من التقرير الثالث: «وقد واصلت اللجنة، على أساس منتظم، تقاسم المعلومات والنتائج مع السلطات اللبنانية ذات الصلة بالنسبة لما أسفرت عنه جهود اللجنة في التحقيق، وعمدت إلى توسيع حوارها مع سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية لتحديد المجالات التي يمكن فيها للجنة أن تساعد على أفضل وجه في الجهود اللبنانية المبذولة.»

٢ - راجع جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥: «ميليس لـ الشرق الأوسط: واثق أنّ سورية وراء اغتيال الحريري.»



أعتقد أن د. براميرتز سيحافظ على مهنية رفيعة وسيستخدم المعايير القانونية الدولية، وإلا... فسيستقيل!

رفيعة، وسيتعامل مع التحقيق ومع أي مشكلة قد تعترض عمله، مستخدماً المعايير القانونية الدولية. وفي حال عدم تمكّن براميرتز من الالتزام بتلك المعايير لأي سبب من الأسباب، فأبني أتوقع استقالته من رئاسة اللجنة. وأبني أتوقع هذا على قناعةٍ كوّنيتها بعد قراءة معمّقة لكتابات براميرتز ومحاضراته، والتي يشدّد فيها على الاحتراف المهني والاستعداد من ثمّ للمساءلة والمحاسبة. كنتُ في مقالٍ سابقٍ في مجلة الآداب (عدد ١٢/١١، ٢٠٠٥) قد تساءلتُ عمّن «يراقب ويحاسب عملَ ديتليف ميليس؟». ولعلّي سعتُ في هذا المقال الجديد إلى الإجابة عن ذلك السؤال: فالحال أنّ من يراقب ويحاسب عملَ ميليس ليس إلا المعايير القانونية والمنهجية العلمية التي يشدّد عليها خَلْفُه الدكتور سيرج براميرتز... الذي لا شكّ أنّه سيحاسبُ بدوره على مدى التزامه بها.

بيروت

الشهود والخبراء بحسب المعايير والأساليب المهنية... لا بحسب الطريقة التي استخدمها ميليس، مثلاً، في التعاطي مع المحاكمة الألمانية في قضية تفجير «ديسكو لا بيل» في برلين عام ١٩٨٦، والتي شهدت خلافاتٍ بينه وبين المحكمة في ما يتعلّق بالمعايير القانونية لتوقيف أحد المتهمين العرب.

وللتذكير، فإنّه في تمّوز/يوليو ١٩٩٩ رُفضت محكمةٌ في برلين الأخذ بإفادة الليبي مصباح التير لأنّ المدعي العام (ميليس) كان قد وعده بإعفائه من عقوبة السجن المؤبّد في حال تعاونه مع التحقيق. فاستأنف ميليس في محكمة الاستئناف، دون جدوى؛^(٢) ذلك لأنّ ميليس كان قد خالف المعايير القانونية بشكل واضح.

أخيراً، وبانتظار تقرير لجنة التحقيق الدولية الرابع المتوقّع صدوره في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، فأبني أعتقد أنّ الدكتور براميرتز سيحافظ على مهنية

لم يجرّ وفقاً للمعايير الدولية المقبولة» - في إشارة إلى التحقيقات التي قامت بها السلطات اللبنانية - ينطبق أيضاً على التحقيقات التي قامت بها لجنة التحقيق برئاسة ميليس. ولقد استعرضتُ في هذا المقال بعض النقاط التي تدلّ بشكل واضح على «نقص الاحتراف المهني في التقنيات المستخدمة للتحقيق في الجريمة عموماً» (الفقرة ٤٨).^(١) وحاولتُ تبيان أنّ تقرير اللجنة الثالث يُنسف التقارير السابقة، ويُطلق مرحلةً جديدةً من التحقيقات تعتمد المعايير القانونية والحرفية.

إنّ تكرار ذكر «المحكمة ذات الطابع الدولي» قد لا يعني اقتراب موعده ختم التحقيق وإحالة الملفّات على القضاء المختصّ. غير أنّه يعني بالتأكيد تشديد براميرتز على وجوب الالتزام «بأعلى مستوى من المعايير والأساليب المهنية» (الفقرة ١٠٨) حتى يُمكن للمحكمة أن توافق على فحص الأدلّة والاستماع إلى

١ - كان فيتنزجيرالد قد استخدم تلك العبارات في تقييمه للتحقيق اللبناني.

٢ - راجع تقرير ١٩٩٩ منظمة العفو الدولية - ليبيا: <http://www.amnesty.org/ailib/aireport/ar99/mde19.htm>